

مرجعية الوثيقة

الوصف				
سياسة الخدمات الإلكترونية		عنوان الوثيقة:		
١,٠		النسخة:		
<input type="radio"/> سرية للغاية	<input type="radio"/> سرية عالية	<input type="radio"/> سرية	<input checked="" type="radio"/> عامة	التصنيف:
وثيقة		النوع:	معتمده	الحالة:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ الإصدار:
			٢٠١٥/٠٦/٢٤	تاريخ المراجعة:

الملاحظات	إعداد ومراجعة	التاريخ	النسخة رقم
النسخة الأولى من الوثيقة	الإدارة العامة لتقنية المعلومات (قسم أمن المعلومات)	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الموظف المختص

الملاحظات	المختص	التاريخ	النسخة رقم
تم المراجعة	محمد الشهري	٢٠١٥/٠٦/٢٤	١,٠

الإعتماد

الملاحظات	المعتمد/ المعتمدين	التاريخ	النسخة رقم
	رئيس لجنة التعاملات الإلكترونية معالي مدير جامعة الملك خالد	٢٠١٥/٠٧/٠٨	١,٠

جدول المحتويات

١. تعريف هيكلية السياسة ٣
٢. الهدف ٣
٣. نطاق العمل ٣
٤. الإمتثال والتفويض ٣
٥. السياسات ٤
- قبول السجلات والتوقيعات الإلكترونية كدليل على التعاملات الإلكترونية ٤
- أمن نظام التعاملات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية ٤
- التبليغ عن إساءة استخدام توقيع رقمي ٥

١. تعريف هيكلية السياسة

تشتمل وثيقة السياسة على العناصر التالية:

- **الهدف:** وصف مختصر لأغراض وأهداف السياسة.
- **نطاق العمل:** تحدد الإدارات والجهات المختلفة الداخلية والخارجية وكذلك الأشخاص الذين تنطبق عليهم هذه السياسة.
- **الإمتثال والتنفيذ:** تحدد تبعات ونتائج أية مخالفة لهذه الساسة.
- **السياسات:** يشتمل هذا القسم على وصف لجزئية القيود/الضوابط المتعلقة بالسياسة المحددة.

٢. الهدف

الغرض من هذه السياسة هو التأكد من أن جامعة الملك خالد تتعامل مع المخاطر المحيطة بأنظمة المعلومات التي تدعم الخدمات الإلكترونية بناءً على أفضل الممارسات المطبقة بهذا الصدد وطبقاً للأنظمة واللوائح المتبعة في المملكة العربية السعودية.

٣. نطاق العمل

تطبق هذه السياسة على جميع الموظفين، والموردين، وشركاء العمل، والموظفين المتعاقدين، والوحدات الوظيفية لدى جامعة الملك خالد سواء كانوا يعملون بصفة دائمة أو مؤقتة، وبصرف النظر عن مواقع عملهم. كما تغطي هذه السياسة جميع بيانات أنظمة المعلومات التي تقوم الجامعة بتشغيلها أو تعاقدت الجامعة على تشغيلها مع طرف ثالث.

٤. الإمتثال والتنفيذ

في حالة مخالفة أي موظف أو طرف ثالث (موردين، مقاولين، شركاء عمل، إلخ) لدى جامعة الملك خالد لهذه السياسة فسيتعرض لإجراءات نظامية وفقاً لسياسات الجامعة، وأنظمة ولوائح المملكة العربية السعودية، والتي تشمل- دون حصر- نظام العمل والعمال، ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، ونظام التعاملات الإلكترونية.

٥. السياسات

○ قبول السجلات والتوقيعات الإلكترونية كدليل على التعاملات الإلكترونية

- تعتبر جامعة الملك خالد أن السجلات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية دليلاً قانونياً معتمداً على تنفيذ التعاملات الإلكترونية.
- تُقر جامعة الملك خالد بالقبول والموافقة على العقود المعبر عنها بعمليات إلكترونية، وتعتبر نفسها ملزمة قانونياً بتأدية مسؤولياتها المناطة بها بموجب التعاملات الإلكترونية.
- تُقر جامعة الملك خالد أنه يمكن إبرام العقود إلكترونياً بين نظامين للمعلومات الإلكترونية أو أكثر والتي يتم إعدادها وبرمجتها مقدماً لأداء تلك الوظائف.
- تعتبر جامعة الملك خالد نفسها مسؤولة عن إرسال أي سجلات إلكترونية أو توقيعات رقمية كجزء من التعاملات الإلكترونية أو الاتصالات الإلكترونية الأخرى بواسطة أنظمة المعلومات لديها أو بواسطة موظفيها.

○ أمن نظام التعاملات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية

- تتعهد جامعة الملك خالد باتخاذ التدابير الأمنية المطلوبة لحماية وسلامة وسرية تواجيعها الإلكترونية وأنظمتها المساندة لذلك. وينبغي وضع ضوابط أمنية محددة لأنظمة التعاملات الإلكترونية بما يتوافق مع معايير الجامعة لأنظمة التعاملات الإلكترونية والمتطلبات القانونية المتعلقة بهذا الشأن.
- على جامعة الملك خالد أن تتأكد من أنها تقدم معلومات صحيحة لمقدم خدمات توثيق الشهادات الرقمية.
- على جامعة الملك خالد أن تتأكد من إبلاغ مقدم خدمات الشهادات الرقمية بأي تغييرات تطرأ على معلوماتها المتعلقة بتواجيعها الإلكترونية. كما أن على الجامعة ألا تعيد استخدام أي عنصر من عناصر التوقيع الإلكتروني الموقف استخدامها (بصفة كلية أو جزئية) مع مقدم خدمات توثيق آخر.
- لا يسمح لجامعة الملك خالد ولا لموظفيها بما يلي:
 - تزوير أو تقليد أي سجل إلكتروني، أو توقيع إلكتروني، أو شهادة توثيق رقمية، أو استخدام أي من الوثائق المزورة أو المقلدة بصورة متعمدة.
 - تقديم معلومات خاطئة لمقدم خدمات الشهادات الرقمية.
 - الوصول إلى، أو نسخ، أو إعادة استحداث، أو الاستيلاء على نظام التوقيع الإلكتروني لأي شخص دون الحصول على تفويض صحيح منه.
 - إساءة استخدام الشخصية الخاصة بأي شخص أو الادعاء افتراءً بأن لديهم تفويض بالتقدم للحصول على أو القبول بـ أو تعليق أو إلغاء أية شهادة توثيق رقمي.
 - نشر أية شهادة توثيق رقمي تكون مقلدة/مزورة، غير صحيحة، أو موقفة (معلقة)، أو وضعها تحت سيطرة أي شخص آخر بشكل متعمد.

- التبليغ عن إساءة استخدام توقيع رقمي
- يجب على جامعة الملك خالد أن تتأكد من التبليغ الفوري عن أية إساءة استخدام للتوقيع الرقمي وذلك من خلال عملية إدارة الحوادث، و كذلك تبليغ مقدم خدمات الشهادات الرقمية.